

أخرى في النقب إلى جانب مفاعل ديمونا، بسبب وفرة المياه التي ستجر باقنية فرعية إلى صحراء النقب، إضافة إلى استصلاح أراضي النقب وتخصيبها.

مزايا المشروع

وتشير الصحف الاسرائيلية إلى أن مشروع قناة البحرين سيؤدي إلى «ثورة صناعية حقيقية» في الكيان الصهيوني، وسيكون مرتكزاً على عدد من المشاريع التي ستجذب الطاقات البشرية رفيعة المستوى وستساهم في حل مشكلات المنطقة وفي تغيير وجه النقب. وغني عن البيان، أن هذا المشروع الذي سيستغرق تنفيذه عشرة أعوام، بحيث أنه سيصبح جاهزاً في مطلع التسعينات، يعتبر أكبر مشروع صهيوني منذ العام ١٩٤٨، وهو ذو أهداف اقتصادية وسياسية وعسكرية.

أما بالنسبة للتمويل، فيقول البروفيسور يوفال نئمان إن مؤسسات مالية أميركية وكندية ودولية أخرى وإسرائيلية، أبدت اهتمامها بالمشروع ورغبتها في استثماره، مع العلم أن نفقات حفر القناة تقدر بحوالي ٨٠٠ مليون دولار محسوبة بأسعار ١٩٨٠، بالإضافة إلى ٢٦ مليون لعمليات الدراسة والبحث.

المزايا الاقتصادية

في تقرير قدمه إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن، أجمل البروفيسور يوفال نئمان المزايا الاقتصادية للمشروع بما يلي:

(١) إنشاء محطة أو عدة محطات لتوليد الكهرباء المائية (Hydroelectric) الرخيصة والتي تندرج في سياق أولى احتياجات الكيان الصهيوني لها، وستركز هذه المحطات عند مواقع اندلاق (مساقط) مياه القناة في الأغوار الانكسارية الشديدة الانحدار أو على سد عند مخرج بحيرة التجميع. وتقدر كمية الكهرباء التي ستولد سنوياً بنحو ٢٥٠٠ ميجاواط في السنة، أي نحو ١٧-٢٢٪ من إجمالي حاجة الكيان الصهيوني من الكهرباء في سنة ١٩٨٥ ونحو ١٥٪ من إجمالي حاجته في سنة ١٩٩٠. ستحل هذه المحطات محل مشروع محطة كهرباء حرارية كان موضوع لها تكلفة نحو ٣٤٢ مليون دولار، وقد قدر لها أنها ستوفر على الكيان الصهيوني من الوقود النفطي خلال السنوات الخمسين من بدء تشغيلها ما قيمته بليون دولار حسب الأسعار الحالية للنفط.

(٢) استغلال بحيرة تجميع مياه القناة من تربية الأسماك الغذائية وأسماك الزينة وتوفير فرص عمل لعشرات من المستوطنين اليهود من أعمال البحيرة.

(٣) استغلال القناة ومنشآتها كمظاهر سياحية لأعمال السياحة المحلية والأجنبية والتي تعتبر مورداً اقتصادياً غير منظر، حيث سيسمح عرضها البالغ ١٥ متراً بملاحة القوارب والمنشآت السياحية وصيد الأسماك فيها. وخاصة في منطقة تسليم.

(٤) اعتبار قناة البحرين هذه، مرحلة أولى من مراحل مشروع قناة «خليج العقبة - البحر المتوسط» التي ستوجد لمنافسة قناة السويس المصرية، والذي وضع مشروعها في أعقاب فشل مخططات إسرائيل عندما انسحبت من سيناء وقطاع غزة في آذار سنة ١٩٥٧ بعد العدوان الثلاثي. وقد وضع المشروع في حينه بالتعاون بين إسرائيل وعدد من الشركات الأميركية والفرنسية، وكونت لأجلها لجنة مقرها الدائم مدينة باريس. وساهم في التخطيط